

خطوط حمراء وسيارات مستعملة المخزون العالمي للأسلحة النارية

بلغ عدد الأسلحة النارية في المخزون العالمي للأسلحة الصغيرة عام 2001 ما لا يقل عن 639 مليون سلاح ناري، وهذا يزيد عن التقدير السابق بـ 16% على الأقل. وتعتبر الملكية المدنية هي مجال الملكية الأكثر ديناميكية في عالم الأسلحة الصغيرة، حيث يمتلك المدنيون 378 مليون سلاح ناري (أي 95% من المجموع العالمي)، يزيد هذا الرقم بمعدل 25% عن التقديرات السابقة بسبب الحصول على معلومات ووسائل إحصاء أفضل.



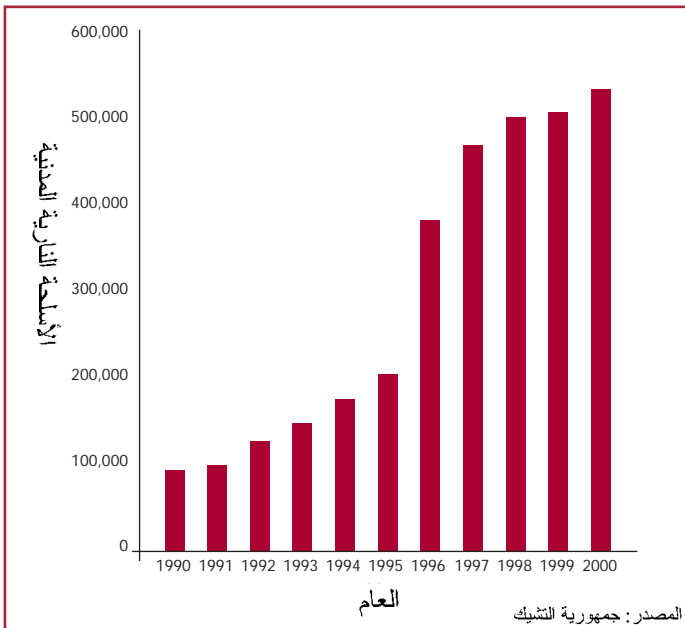
تتضر الشرطة الصينية لأتلاف 5000 سلاح مصادرة في مقاطعتي هواين و جيانكسوا.

© Reuters/China Photo

تتغير مخزونات الأسلحة الصغيرة بشكل أساسي عن طريق إعادة اقتناء الأسلحة القديمة أكثر من تغييرها بسبب الإنتاج الجديد. وبما أن نمو الإنتاج الجديد في المخزون العالمي لا يتجاوز 1% سنوياً، فإن تشكيل التوزيع العالمي هو رهن لعمليات انتقال الأسلحة المستعملة. وحيث تقل المعلومات يصبح سعر الأسلحة هو المصدر الأهم في تبصر الحقائق عن تغيير المخزون، وهنا نصل إلى نتيجة جديدة مفادها أن أسعار الأسلحة الصغيرة المعطلة هي خط أحمر ينذر بتدهور سريع للأوضاع. وفي الأماكن التي يعتبر فيها امتلاك السلاح الناري غير قانوني، تصبح الأسعار هي الأداة الوحيدة لمعرفة فيما إذا كانت الأسلحة النارية شائعة ومتداولة أو نادرة، وفيما إذا كان الحظر ينفذ أم أن التهريب يجري بفعالية.

يركز هذا الفصل بشكل أساسي على الأسلحة النارية بوصفها الفئة الأكثر عدداً ضمن الأسلحة الصغيرة، والتي يتوفر عنها أكبر قدر ممكن من المعلومات كما أنها تسبب أكثر الإعاقات وتتلقي اهتماماً عالمياً كبيراً. كما أن الأسلحة الخفيفة كالقذيفة الصاروخية المحمولة على الكتف والمورتر تستوجب قدرًا من الاهتمام على الرغم من القلة النسبية في عددها. وبالنظر إلى القذائف الصاروخية غير الموجهة فإن التطبيقات العسكرية لهذه الأسلحة تحدث أضراراً هائلة، وهذا ما تظهره نتائج الصراع والحروب في فيتنام والصومال والشيستان، مما يجعل الأسلحة الخفيفة جذيرة باهتمام أوسع ولقد بدأ حالياً تداول هذه الأسلحة ليس من قبل المتمردين فقط بل ومن قبل المجرمين أيضاً. وبلغ العدد الكلي للقذائف الصاروخية المحمولة على الكتف ما يقدر بأكثر من 22 مليون قذيفة، وكما وصل مجموع المورتر في المخزون العالمي إلى 800.000 والمجموع لا يشمل الأنواع الارتجالية التي تفضلها الكثير من العصابات الحربية.

عدد الأسلحة النارية المدنية المسجلة في جمهورية التشيك 1990-2000



يركز هذا الفصل على بعض الانخفاضات في المخزون العالمي للأسلحة الصغيرة على الرغم من أن الاتجاه العام هو نحو الزيادة. تعزى بعض هذه التغييرات إلى إعادة النظر في التقديرات الإحصائية فعلى سبيل المثال تعرف اليمن بأنها البقعة الأكثر تسليحاً على وجه الأرض حيث يزيد عدد الأسلحة الصغيرة فيها عن 50 مليون سلاح إلا أن الأبحاث والمعلومات الجديدة تظهر بأن هذه الأرقام خرافية. في الحقيقة يوجد في اليمن من 5 إلى 8 ملايين سلاح أي ما يعادل تقريباً بمعدل سلاح لكل 3 أشخاص وهذه النسبة أكبر مما يوجد في بعض الدول جيدة التسليح لكنها أقل بكثير من الولايات المتحدة.

إن المخزون العالمي للأسلحة

الصغيرة يزيد 16% عما

قدر سابقاً حيث يصل الرقم

إلى 639 مليون سلاح ناري.

تشكل أسعار الأسلحة

الصغيرة المعطلة خطاً

أحمرًا ينذر بتدهور سريع.

جدول 1:2 أمثلة عن أسعار السوق السوداء لبندقية AK-47 مستعملة (تصميمات متعددة)

السنة	الموقع	السعر (بالدولار الأمريكي)
2001	أفغانستان	10
1998	حدود أنغولا- ناميبيا	12
1999	موزامبيق	15
1997	هونوراسي	25
2001	كمبوديا، فنومبين	40
2001	حدود أوغاندا- السودان	89
2001	نيكاراغوا	100
2001	نيجيريا، واري	100
2000	الصومال	120
2001	باكستان، ساكوت	250
1998	روسيا، سيبيريا	400
2001	كولومبيا	800
2000	بنغلادش	1200
2000	كولومبيا	3000
2000	كشمير الهندية	2400
1999	الضفة الغربية / الأراضي الفلسطينية	3000
2001	الهند / بيهار	3800

المصدر: تقارير صحفية لمركز مسح الأسلحة الصغيرة، متوفر عند الطلب.
يمتلك المدنيون ما يزيد عن 378 مليون سلاح ناري أي أكثر من المخزون العالمي للأسلحة النارية، حيث تم بيع ما يزيد على 85% من إنتاج العام 2002 الذي يقدر بـ 8 ملايين سلاح ناري مدنيين.

تشير الأدلة المدعومة من الشرطة الصينية أن أعداد الأسلحة النارية تتزايد بشكل كبير وبالرغم من أن نسبة قليلة من الصينيين يملكون أسلحة إلا أن الكثافة السكانية الكبيرة تجعل الأعداد كبيرة جداً.

تعرضت المخزونات العالمية إلى انخفاض حقيقي فقد أظهرت المعلومات الصادرة عن الجيش الأمريكي انخفاض مخزون الأسلحة النارية بنسبة 41% أي ما يعادل 1,1 مليون سلاح ناري في العقد الأخير. لقد كان لانخفاض عتاد الجيش الأمريكي من الأسلحة النارية بسبب تغير في الاستراتيجيات العسكرية أثراً واسعاً في مناطق أخرى، ففي أنحاء العالم دمرت برامج الائتلاف ما مجموعه 4 ملايين سلاح صغير خلال العقد الأخير، وهذا يعادل تقريباً 0.5% من المجموع الكلي للأسلحة النارية في المخزون العالمي أو تقريباً نصف الإنتاج الجديد لعام واحد.

وفي مناطق أخرى في العالم يتضح أن مخزون الأسلحة الصغيرة أكبر بكثير مما قدر في السابق، وهذا ينطبق بالأخص على الدول التي تعتمد استراتيجيتها العسكرية على حرب الأشخاص، وبالتالي فإنه من المرجح أن تمتلك دول كالصين وكوبا وليبيا وكوريا الشمالية والفييتام مخزون كبير من الأسلحة الصغيرة، أما في دول أخرى كجمهورية التشيك مثلاً فإن زيادة المخزون تعود إلى ازدياد الطلب من المدنيين.

مقارنة المخزون العالمي لأهم الأسلحة الخفيفة والصغيرة

المورتر >90مم	قاذفات الصواريخ المحمولة على الأكتاف	الأسلحة النارية العسكرية	الأسلحة النارية بشكل عام	الرقم الأصلي	مقياس المقارنة
7818941	22065981	241600000	638900000		
1	34	377	100		

تعتبر الصين وجنوب آسيا مركزاً رئيسياً للأسلحة الصغيرة حيث تحوي كل منهما عشرات الملايين من الأسلحة النارية وقد أشارت أدلة قدمتها الشرطة الصينية أن تزايد الأسلحة النارية يتم بشكل سريع. وبالرغم من أن قسم قليل نسبياً من الصينيين يملكون أسلحة إلا أن حجم الكثافة السكانية الكبير يجعل الرقم كبير جداً. وفي ضوء الأعداد الكبيرة للأسلحة المصادرة من قبل الشرطة، يبدو أن الملكية العامة للأسلحة النارية في الصين هي أكثر منها في أي بلد آخر في العالم. أما الهند فتعتبر المشتري الرئيسي للأسلحة العسكرية، فقد تشتري الهند في صفقة عسكرية واحدة أكثر مما تملكه معظم الدول في مخزون قواتها المسلحة كاملاً.

وفي حين تتزايد أعداد مؤسسات صنع السلاح لصالح حركات التمرد في كولومبيا وفلسطين و آسيا الوسطى و أجزاء من جنوب شرق آسيا تبدو أعدادها ثابتة أو متناقصة في مناطق العالم الأخرى، كما أن مؤسسات صنع السلاح العالمية لصالح حركات التمرد تقل بشكل تدريجي وقد دفع انخفاض التأييد الشعبي للجيش الجمهوري الإيرلندي إلى تخليه عن السيطرة على بعض من مؤسسات صنع السلاح الصغيرة والمؤثرة سياسياً في الوقت نفسه. لكن التوجهات في فلسطين معاكسة حيث أن الانقفاضة تعتمد على الأسلحة الصغيرة التي وفرتها اتفاقية أوسلو للسلام كما تعتمد أيضاً على الأسلحة المسروقة أو المهربة من إسرائيل عبر مزودين أجانب. وقد اتضحت هذه العملية عند كشف ملبسات قضية قارب الصيد (سانتوري) الذي أوقف في أيار من العام 2001 واتضحت أكثر إيقاف المقاتلة (كارين إيه) الذي حظي برعاية إعلامية كبيرة في كانون الثاني 2002.